الفصل الثالث

الإصـــلاح التربـــوي في دولة قطر

أ.د. أمينة كمال*

مقـــدمـــة

بدأ التعليم في قطر منذ 1890م على شكل كتاتيب تدرس فيها القراءة والكتابة والقرآن الكريم، واستمر هذا النظام حتى بداية القرن العشرين. وفي العام 1913م افتتحت مدرسة دينية أكثر تقدماً من الكتاب سميت "المدرسة الأثرية"، وفي عام 1947م افتتحت مدرسة على أساس منهجي باسم "مدرسة الإصلاح الحمدية".

وفي مطلع عام الدراسي 1951/1950م افتتح أول مبنى مدرسي في قطر، وهي مدرسة "قطر الابتدائية" تضم أربعة صفوف ابتدائية والتحق بها 190 تلميذاً. وفي عام العام الدراسي 1952/1951م تم وضع أسس عامة لمناهج المرحلة الابتدائية التي تم استيرادها من بعض الدول العربية. وتوالى افتتاح المدارس حتى العام 1960م حيث تم فيه تحديد السلم التعليمي العام، وأصبحت على أساسه المرحلة الابتدائية تمتد 6 سنوات دراســية، والمرحلــة الإعداديــة 3 سنوات، والمرحلة الثانوية 3 سنوات. وفي عام 1962 انضمت قطر إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) UNESCO كعضو منتسب. وفي العام 1972م أصبحت عضواً كاملاً فيها، كما انضمت قطر إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) ALECSO منذ إنشائها عام 1964م. وفي العام الدراسي 1970/1969م افتتحت أول مدرسة ثانوية للبنات ألحقت بها دار المعلمات.

---

* دكتوراه في المناهج وطرق التدريس، من جامعة درم – المملكة المتحدة – بريطانيا، 1990. أستاذة المناهج وطرق التدريس في جامعة قطر.

وعندما استقلت دولة قطر عن بريطانيا في الثالث من سبتمبر عام 1971م، أولت الدولة اهتماماً بالغاً بالتعليم بكافة مراحله، وأنواعه، حيث تميزت هذه الفترة بالتسارع الكمي في أعداد الطلاب والمدارس والموظفين في الجهازين الفني والإداري، وفي الفترة ذاتها أنشئت كليتا التربية للبنين والبنات كنواة لجامعة قطر، والتي تم من خلالها الإعداد الجامعي للمعلمين.

واستمر التوسع في التعليم، ويوضح الجدولان (1) و(2) (ملحق رقم 1) أعداد الطلاب والمدارس حتى عام 2003/2002م. واستمر التطوير والتنويع، وأصبحت الأهداف تتجه نحو الجودة والنوعية في التعليم، فانطلقت آفاق جديدة بحثاً عن الجودة، فكانت المدارس العلمية المطورة في عام 1999م، ثم مدرسة ثانوية للتقنيات الصناعية في عام 2000م، ثم تم التوسع في المدارس المطورة للمرحلتين الابتدائية والإعدادية في عام 2003/2002م. الجدول (3) يوضح بعض التعديلات التي طرأت على النظام التعليمي في قطر، ما بين العامين 1974 و2001 (ملحق رقم 1).

أولاً: لماذا الإصلاح والتطوير التربوي؟

شهدت دولة قطر تطوراً سريعاً ومستمراً وتوسعاً شاملاً للنهوض بالتعليم. وقد لمست هذه التطورات جوانب حيوية هامة وإضافات ميسرة للارتقاء بنوعية التعليم. من أهم هذه الجوانب تعميم استخدام الحاسب الآلي في كافة المدارس الثانوية وربطها بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، والسعي الحثيث لتعميمه على كافة المراحل الابتدائية والإعدادية، وذلك لوجود قناعة أكيدة بأن استخدام الحاسوب يعتبر أسلوباً من أساليب التدريس الحديثة إلى جانب كونه وسيلة تعليمية هامة. وقد شملت التطورات أيضاً خطط تطوير المناهج والكتب المدرسية، وإضافة المستجدات في المفاهيم والمصطلحات التربوية الحديثة، كذلك محاولة تطوير التنظيم الإداري في أعمال الوزارة ورفع الكفاية النوعية وزيادة الإنتاجية وغير ذلك من الجهود المبذولة للوصول إلى النوعية والجودة في التعليم.

إلا أن الدولة لا تزال تجد أنها أمام إشكالية وجود نظام وجهاز تعليمي كبير لا تجتمع فيه الكفاية الكمية بالكفاية النوعية. هذا النظام ما يزال يفتقر إلى التكامل بين عملياته الرئيسية المتمثلة في التعليم والتعلم والتقويم، وقصور في سير عمليات التطوير

التعليمي التربوي، وتسوده الشكليات الإدارية والإشرافية وتقل فيه الاستفادة من إمكانات المعلم كقائد للعملية التعليمية والتقويمية، بالإضافة إلى انخفاض نوعية المعلمين والممارسين التربويين وقدرتهم على التطوير التربوي والإلمام بخلفياته النظرية والعملية، وضعف برامج إعداد وتأهيل المعلمين، وضعف معظم الدورات والحلقات التدريبية.

وترتبط إشكاليات المناهج ارتباطاً وثيقاً بعمليات التعليم والتعلم والتقويم، والتي ما تزال ضعيفة الارتباط بالأهداف وقاصرة على الاستجابة لتكوين الشخصية المتكاملة للمتعلم، بالإضافة إلى عدم ملاءمتها لمتطلبات التنمية، وسوق العمل، مما يستدعي بإلحاح تبني مفهوم المنهج المطور بمعايير الأهداف المطلوبة.

ولقد أشار تقرير التنمية البشرية لدولة قطر لعام 2000م إلى الهدر التعليمي Educational Wastage والذي نتج عنه إخفاق تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة، والذي أدى إلى:

1. هدر في الموارد التعليمية المخصصة للتعليم.
2. عدم الاستخدام الأمثل للفرص التعليمية المتاحة مما يؤدي إلى هدر في الموارد البشرية التي لا تحقق الاستفادة القصوى من الفرص التعليمية، ولا تؤمن القابلية للتوظيف أو التدريب أو إعادة التدريب.
3. عجز النظام التعليمي عن تحقيق مردود اقتصادي واجتماعي مكافئ للمنصرف عليه.
4. انخفاض معدلات التحصيل، وهو ما يسمى بالفاقد النوعي الذي يشير إلى ضعف مخرجات النظام التعليمي، والتي هي مدخلات لسوق العمل، وعدم اكتساب الطلبة مهارات إنتاجية عالية.
5. ما يزال نظام التعليم منفصلاً عن حركة المجتمع وبعيداً عن توجهاته التربوية، كما ما يزال يستند إلى خبرات الماضي ولا يسهم في إعداد الفرد للمستقبل، وبالتالي فإن هذا النظام يعاكس حركة التنمية وهو مسؤول عن الخلل الهيكلي في مصفوفة العمالة المطلوبة في الألفية الثالثة (تقرير التنمية البشرية، 2000 ، ص 40).

وتأسيساً على تحليل الوضع الراهن للنظام التعليمي قامت الدولة برسم الملامح الرئيسية وبتحديد توجهات التطوير الشامل، والتي تتضمن الرؤية والأهداف والاستراتيجية. من هنا انطلقت فكرة إنشاء المدارس المطورة، وهي في الأساس تحتوي على صفوف في المسار العلمي من المرحلة الثانوية استندت على اختيار النخبة المتفوقة من طلاب وطالبات الصف الحادي عشر العلمي من مدارس وزارة التربية والتعليم (التعليم العام)، وبعد أن أضيف إليها المرحلة الابتدائية، ومن ثم المرحلة الإعدادية أطلق عليها "المجمعات التربوية".

ثانياً: المجمعات التربوية (المدارس المطورة) (1999)

انطلقت فكرة المجمعات التربوية في عام 1999م بداية بالمستوى الحادي عشر العلمي في مدرستين إحداهما للبنات، والأخرى للبنين، وفي العام الدراسي 2001/2000م تخرجت الدفعة الأولى من المستوى الثاني عشر. وفي العام الدراسي 2002/2001م تم افتتاح المستوى العاشر العلمي. وفي العام ذاته تم افتتاح المرحلة الأولية، متمثلة في مستوى الروضة والتمهيدي والمستويين الأول والثاني الابتدائي. وفي العام الدراسي 2003/2002م تم افتتاح مرحلة المستوى الثامن والتاسع للمرحلة المتوسطة، وفي العام الدراسي 2004/2003م أصبح المجمع يحتوي على:

1. المرحلة الابتدائية الأولى — بنين وبنات
2. المرحلة الابتدائية الثانية — بنين وبنات
3. المرحلة الإعدادية — بنين وبنات
4. المرحلة الثانوية — بنين وبنات

ولهذه المجمعات لجنة للإشراف عليها تم تشكيلها برئاسة وزيرة التربية والتعليم بالقرار رقم (10) لسنة 2002م الصادر عن مجلس الوزراء، وقد انتهت اللجنة من أعمالها في عام 2004م، بعد ظهور المدارس المستقلة، والتي أصبحت هذه المجمعات ضمن هذه المدارس.

المناهج الدراسية في المجمعات التربوية

تدرس المواد الدراسية باللغتين العربية والإنجليزية، وفقاً لكل مرحلة على النحو التالي:

- منهج المرحلة الابتدائية الأولى، مخصص للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين (4-9) سنوات. ويوضح الجدول رقم (4) المواد التي يتم تدريسها في هذه المرحلة من الصف الأول إلى الثالث.
- منهج المرحلة الابتدائية الثانية، مخصص للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين (10-12) سنة. وتدرس في هذه المرحلة ست مواد، وهي: اللغة الإنجليزية، اللغة العربية، الرياضيات، العلوم، الدراسات الاجتماعية، التكنولوجيا، الفنون، التربية الشخصية والتربة البدنية. ويوضح الجدول رقم (5) المواد والساعات المخصصة لها من الصف الرابع إلى السادس.
- منهج المرحلة الإعدادية، مخصص للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين (13-15) سنة. والجدول رقم (6) يوضح المواد الدراسية المخصصة للصفوف السابع والثامن والتاسع.
- منهج المرحلة الثانوية مخصص للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين (16-17) سنة. والجدول رقم (7) يوضح المواد الدراسية للصف العاشر.
- كما يوضح الشكل (1) (الملحق رقم 1) برامج دبلوم الصفين الحادي عشر والثاني عشر، والتي تشتمل على:
- مواد المتطلب الأساسي، وهي: التربية الإسلامية – علم الكمبيوتر– التربية الرياضية – التربية الفنية.
- مواد اختيارية، وهي عبارة عن ست مجموعات تحتوي على مواد دراسية تقدم على مستويين عال High level وعادي Standard level ماعدا اللغة الإنجليزية فهي تعلّم على مستوى عال High level. وعلى الطالب أن يختار مادة من كل مجموعة من المجموعات الست، وعدد الساعات في المادة الدراسية ذات المستوى العالي يبلغ 240 ساعة، وفي المستوى العادي يبلغ 150 ساعة. وهذه المواد يدرسها الطالب على مدى سنتين في الصفين (11-12) يختار من خلالها أربع مواد على مستوى عال High level ومادتين على مستوى عادي Standard level .

ثالثاً: توجهات التطوير الشامل (2002)

لم تكن فكرة المجمعات التربوية (المدارس المطورة) هي المبادرة الأخيرة الطموحة في التطوير، بل أصبحت خطوة تحتاج إلى خطوات أخرى لمتابعة مسيرة التطوير التي لابد أن تتسع وتشمل قاعدة عريضة وبجهود مكثفة. وكان لا بد أن تكون نقطة الارتكاز المحورية في مسيرة التطوير الجودة والنوعية مع الاستفادة من التجارب والممارسة التعليمية العالمية التي تهدف إلى بناء شخصية المتعلم والارتقاء بمستوى المعلم. كما أن الوقوف أمام التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية تفرضها جودة التعليم في بناء المواطن القادر على مجابهة هذه التحديات. وكان لدورة المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون (23) التي عقدت بالدوحة في ديسمبر 2002م اهتمام بالغ، حيث وضعت توجهات رئيسة للتطوير الشامل تضمنت الرؤية والأهداف والاستراتيجيات والمشاريع الأساسية التي تمثل في مجملها أساساً لعملية تطوير المؤسسة التعليمية على المستوى الفردي لكل دولة أو العمل المشترك.

خلال تلك الدورة تم رصد ستة مشاريع كبرى يتوقع أن تلبي متطلبات تطوير المؤسسة التعليمية في وحدتها الأساسية ممثلة في مدارس التعليم العام، وما يعادلها في نظام التعليم الجامعي.

وفيما يلي عرض موجز لهذه المشاريع، وأهم البرامج المنبثقة عنها (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2004):

1. مشروع المنظور الشمولي التكاملي لتطوير عملية التعليم ويتضمن عدداً من البرامج أهمها:
   أ. معلمو المعلمين والمشرفين.
   ب. تقويم العملية التعليمية.
   ج. تطوير ثقافة المؤسسات التعليمية.
   د. مركز التطوير الاستراتيجي للتعليم العالي.
2. مشروع تمهين التعليم (على مستوى دول المجلس–رؤية موحدة) وأهم برامجه:
   أ. نحو نموذج تطبيقي لتمهين التعليم.
   ب. برنامج الترخيص بمزاولة المهن التعليمية.
   ج. التنمية المهنية المستدامة لمعلم المعلم.

3. مشروع الجودة النوعية لتطوير الأداء الإداري والتنظيمي لمؤسسات التعليم، وأهم برامجها:

أ. التطوير التنظيمي في مؤسسات التعليم العام.

ب. الهندسة الإدارية وتطبيقاتها على الجامعة: نموذج مقترح.

4. مشروع الجامعة الإلكترونية والمدرسة الإلكترونية، ومن أهم برامجها:

أ. الشبكة الإلكترونية لتطوير تعلم العلوم والرياضيات.

ب. مركز التطوير المهني المستمر للمعلمين.

5. مشروع الارتقاء بالنواتج التعليمية، وبها عدد من البرامج وأهمها:

أ. تعزيز المهارات الأساسية للصفوف المبكرة بمؤسسات التعليم العام.

ب. برنامج المواءمة بين مخرجات التعليم العالي والمتطلبات المنهجية.

ج. المركز التربوي لدراسات اللغة العربية.

6. مشروع الشراكة بين مؤسسات التعليم والمجتمع، ومن أهم برامجها:

أ. البرنامج التدريسي لتخطيط برامج المشاركة المجتمعية للمدرسة.

ب. تفعيل العمل المؤسسي المشترك بين المؤسسات التعليمية وقطاعات الأعمال والإنتاج.

ج. المؤسسة الخليجية للاستثمار التعليمي.

ووصولاً لتحقيق هذه الأهداف أنشىء المجلس الأعلى للتعليم، لتنطلق من خلاله خطة تطوير التعليم.

(انظر ملحق رقم 2 حول التوجهات الصادرة عن مجلس التعاون)

رابعاً: المجلس الأعلى للتعليم : تعليم لمرحلة جديدة(*)

أنشئ المجلس الأعلى للتعليم بموجب مرسوم أميري رقم (37) لعام 2002م بصفته السلطة العليا المسؤولة عن رسم السياسة التعليمية بالدولة، وعن خطة تطوير التعليم والإشراف على تنفيذها.

(*) دليل المجلس الأعلى للتعليم – كتيب تم توزيعه في ندوة: تعليم لمرحلة جديدة.

ويعمل تحت مظلة المجلس هيئتان تنفيذيتان تتحملان المسؤولية المباشرة لإتمام أهداف خطة التطوير:

1. **هيئة التعليم**، وهي الجهة المسؤولة عن دعم إنشاء المدارس المستقلة والإشراف على أدائها، وتتكون من ثلاثة مكاتب، وهي:

أ. **مكتب المدارس المستقلة**، وهو المسؤول عن دعم ومساندة المدارس المستقلة وضمان توفر الموارد المالية لها كما تقوم بتدقيق مالي دوري على المدارس والتأكد من الالتزام بالبنود المنصوص عليها في العقد المبرم مع الهيئة. كما يقوم المكتب بزيارات دورية للمدارس، وملاحظة أي شكاوى من الطلبة أو أولياء الأمور أو المعلمين، ويقوم بمراجعة عقود المدارس بعد ثلاث سنوات من عملها، ويقرر التمديد على ضوء المراجعة الشاملة.

ب. **مكتب معايير المناهج**، هذا المكتب مسؤول عن وضع معايير مناهج لأربع مواد هي: اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات، والعلوم. وسوف تطبق المعايير الدولية على ثلاث مواد منها، وسيتولى المكتب وضع المعايير لمناهج اللغة العربية.

ج. **مكتب التطوير المهني**، هو الجهة المسئولة عن توفير برامج تدريبية لرفع مستوى المعلمين لتدريس المواد الأربع السابقة الذكر، كما يهدف إلى خلق كوادر تربوية من معلمين وإداريين في المدارس المستقلة لديها المهارات والكفاءة اللازمة لتحقيق الأهداف المهنية لكل مدرسة من أجل توفير فرص لتحسين تحصيل الطلبة.

2. **هيئة التقييم**: وهي الجهة التي تقوم بإجراء وتطوير الاختبارات المقررة ومراقبة أداء الطالب والمدرسة، وتتركز مهام هيئة التقييم في مراقبة أداء الطلبة عن طريق استخدام الاختبارات المقننة الموحدة التي سيتم إجراؤها سنوياً، والتي ستساعد على تحديد مواطن القوة والضعف عند الطالب. وتجري الاختبارات المقننة لقياس مهارات الطلبة في مواد اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الرياضية، والعلوم، وتستخدم صيغ أسئلة حديثة مثل الاختيار من متعدد وأسئلة المقال.

كما أنشأت هيئة التقييم نظام الشبكة الوطنية للمعلومات التربوية (QNEDS) وهو نظام (قاعدة بيانات) لتخزين وتحليل ونشر البيانات التي يتم جمعها عن طريق الاختبارات والاستبيانات.

كما وضعت هيئة التقييم نظاماً لمراقبة ومراجعة وتقييم أداء المدارس عن طريق مجموعة من الوسائل منها: مراقبة تحصيل الطالب في الاختبارات الدورية، وكذلك السجلات والتقارير المدرسية، بالإضافة إلى الملاحظة الواقعية المستقلة، وإجراء المسوح الإحصائية عن الطلبة وأولياء الأمور والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين لاستطلاع آرائهم حول المدرسة والأداء المدرسي للتأكد من ضمان جودة التعليم.

وهناك أداة تسمى تقارير الأداء المدرسي، وهي بمثابة تقرير سنوي شامل عن أداء الطلبة في كل مدرسة من المدارس الحكومية والمستقلة، والعربية الخاصة التي تتبع منهج وزارة التربية والتعليم، وهذه التقارير ستقدم المعلومات حول نظام وأداء المدارس باستخدام مجموعة واسعة من البيانات بناءً على التقييمات السنوية لطلابها، وكذلك بيانات من الطلبة وأولياء الأمور والمعلمين ومديري المدارس.

3. هناك خطة لإنشاء هيئة التعليم العالي كجهة مسؤولة عن إرشاد الطلبة حول الخيارات المهنية والوظيفية، وخيارات فرص التعليم العالي في الدولة وخارجها، بالإضافة إلى إدارة برامج المنح والبعثات الدراسية.

خامساً: المدارس المستقلة

المدرسة المستقلة هي مدرسة ممولة حكومياً، ولها الحرية بتنفيذ رسالتها وأهدافها التعليمية الخاصة بها مع الالتزام بالبنود المنصوص عليها في العقد المبرم مع هيئة التعليم، حيث ينبغي على هذه المدارس الالتزام بمعايير المناهج الموضوعة من قبل هيئة التعليم في مواد اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات، والعلوم، وكذلك الالتزام بالتدقيق المالي الدوري. وهذه المدارس توفر التعليم مجاناً للقطريين والفئات التي لها حق التعليم الحكومي.

وقد تم اختيار 15 مدرسة كمدرسة مستقلة لتطبيق التجربة في للعام الدراسي 2005/2004، وهي على النحو التالي:

- ست مدارس ابتدائية (ثلاث للبنين وثلاث للبنات).
- أربع مدارس إعدادية (اثنان للبنين، واثنان للبنات).
- عدد (2) مجمع لمدارس ابتدائية، إعدادية، ثانوية (واحدة للبنين وواحدة للبنات).
- عدد (2) مدارس تمهيدية للابتدائي (واحدة للبنين وواحدة للبنات).
- مدرسة واحدة فنية وصناعية (للبنين).

وترتكز مبادرة "تعليم لمرحلة جديدة" على أربعة مبادئ رئيسة هي:

1. الاستقلالية، التشجيع على الابتكار وتحسين أداء الطلاب من خلال المدارس المستقلة التي تمولها الدولة وتوفر لها حرية اختيار فلسفتها التربوية وطرق تدريسها طالما التزمت بالمعايير الجديدة لأربع مواد أساسية، وهي: اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات، والعلوم.
2. المحاسبة، توضع هذه المدارس في موقع المسؤولية من حيث قياس وتقويم أداء الطالب وتعلمه وتقدمه، بالإضافة إلى تقدم المدرسة في كافة جوانب العملية التعليمية.
3. التنوع، توفير بدائل تربوية متنوعة مع الحفاظ على معايير ثابتة لمستوى الأداء. والفرصة متاحة لأولياء الأمور، والتربويين، ورجال الأعمال، وكل مهتم بالارتقاء بنوعية التعليم في التقدم للحصول على ترخيص لإنشاء مدرسة مستقلة لترجمة فلسفته التربوية.
4. الاختيار، توفير حق الاختيار والمشاركة لأولياء الأمور بحسب ما يتناسب مع رغباتهم وإمكانيتهم وقدراتهم.

(لمزيد من التفاصيل، انظر ملحق رقم 3)

وستتم عملية التطوير بتبني توجهين:

1. إنشاء مدارس مستقلة تدريجياً على مدى الأعوام القادمة بدعم مادي من الدولة.
2. إجراء اختبارات مقدمة سنوياً لقياس أداء الطلاب وتقويم أداء المدارس.

المراجـــــع

المجلس الأعلى للتعليم. **كتيب تم توزيعه في ندوة تعليم لمرحلة جديدة.**

مجلس التخطيط، الأمانة العامة (2000، مارس). **تقرير التنمية البشرية لدولة قطر (الإنجازات والتحديات).** أعد التقرير بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (دراسة غير منشورة). الدوحة.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة (2004). **التطوير الشامل للتعليم بدول مجلس التعاون،** دراسة حول التوجهات الواردة في قرار المجلس الأعلى بشأن التعليم في دورته (23) ديسمبر 2002م. الدوحة.

وزارة التربية والتعليم، **التقرير السنوي لعام 2003/2002م.**

مواقع على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)

موقع المجلس الأعلى للتعليم:

http:www.education.gov.qa/sectionlindepenent schools

موقع وزارة التربية والتعليم، دولة قطر:

http:www.moe.edu.qa/arabic

ملحق رقم 1

الجداول والرسوم البيانية

جدول رقم 1: الخلاصة العامة لأعداد الطلاب – للعام الدراسي 2002– 2003م

المرحلة / المدارس	مرحلة ما قبل الابتدائي				المرحلة الابتدائية					المرحلة الإعدادية				المرحلة الثانوية				التخصصية	المجموع العام				
	ببين	بنات	مختلط	مجموع	بنين	نموذجيات(*)	بنات	مختلط	مجموع	بنين	بنات	مختلط	مجموع	بنين	بنات	مختلط	مجموع		بنين	نموذجيات	بنات	مختلط	مجموع
المدارس الحكومية	247	254	–	501	5800	12566	19505	–	37871	9881	–	18950	7080	8745	–	15825	15825	669	22865	12566	38385	–	73816
المدارس الإعدادية	–	–	11137	11137	4769	–	3014	20819	288602	1557	620	7674	9851	986	548	5059	6593	–	7312	–	4182	44689	56183
مدارس تعليم الكبار	–	–	–	–	253	–	285	–	538	587	217	–	804	874	438	–	1312	295	2009	–	940	–	2949
المجموع	247	254	11137	11638	10822	12566	22804	20819	67011	11213	10718	7674	29605	9840	9731	5059	23730	964	32186	12566	43507	44689	132948

(*) مدارس النموذجيات هي مدارس للبنين.

جدول رقم 2: الخلاصة العامة لعدد المدارس في جميع المراحل – للعام الدراسي 2002– 2003م

المرحلة / المدارس	مرحلة ما قبل الابتدائي				المرحلة الابتدائية					المرحلة الإعدادية				المرحلة الثانوية				التخصصية	المجموع العام				
	بنين	بنات	مختلط	مجموع	بنين	نموذجيات(*)	بنات	مختلط	مجموع	بنين	بنات	مختلط	مجموع	بنين	بنات	مختلط	مجموع		بنين	نموذجيات	بنات	مختلط	مجموع
المدارس الحكومية	2	2	–	4	24	31	51	–	106	26	30	–	56	19	26	–	45	5	76	31	109	–	216
المدارس الإعدادية	–	–	95	95	20	–	19	46	85	8	11	33	52	8	9	16	33	–	36	–	39	190	265
مدارس تعليم الكبار	–	–	–	–	2	–	3	–	5	2	2	–	4	3	2	–	5	1	8	–	7	–	15
المجموع	**2**	**2**	**95**	**99**	**46**	**31**	**73**	**46**	**196**	**36**	**43**	**33**	**112**	**30**	**37**	**16**	**83**	**6**	**120**	**31**	**155**	**190**	**496**

(*) مدارس النموذجيات هي مدارس للبنين.

شكل رقم 1: توزيع مواد الصفين الحادي عشر والثاني عشر

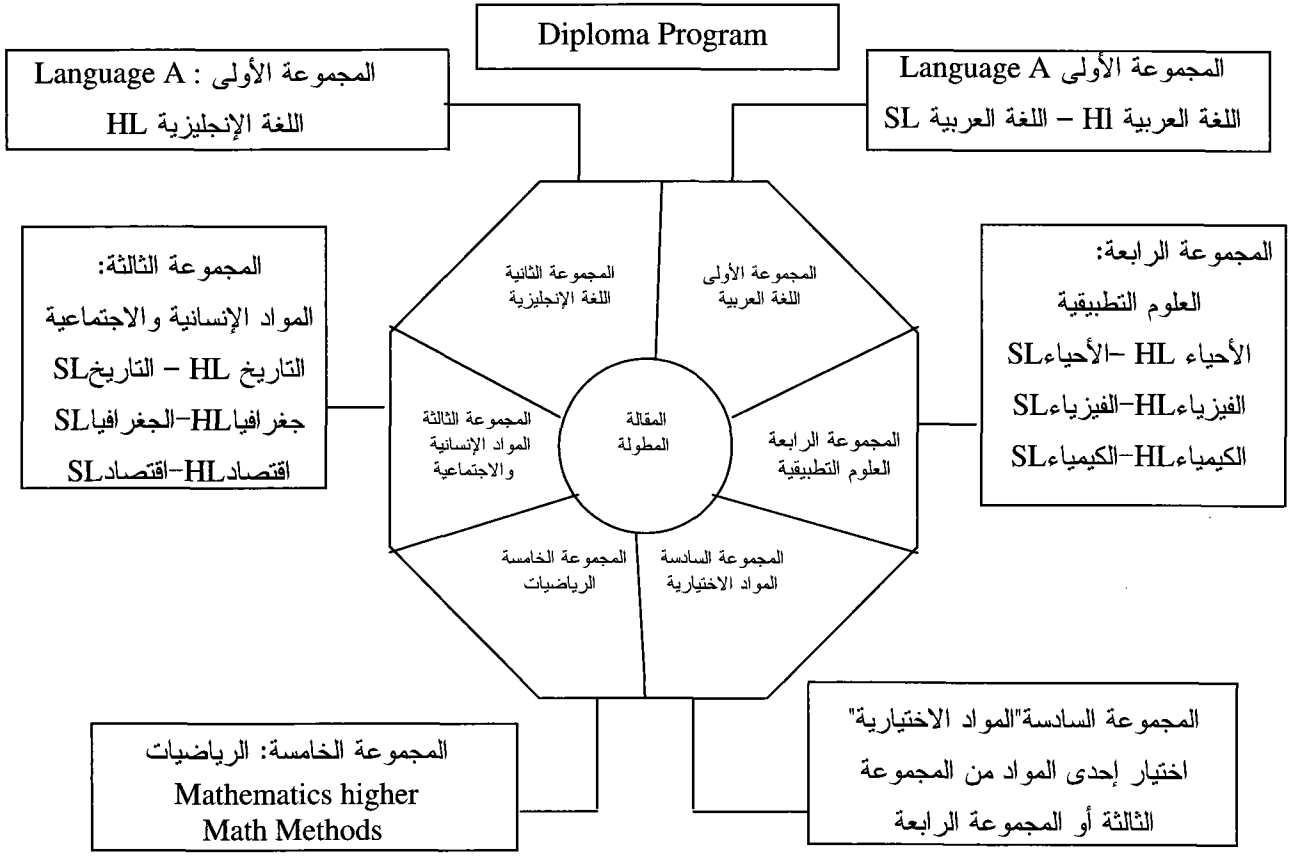

جدول رقم 3: بعض التعديلات التي طرأت على نظام التعليم في قطر

التطورات	العام الدراسي
إنشاء قسم علمي بالمعهد الديني الثانوي.	1973/72
إلغاء نظام النجاح جوازا.	1977/76
• إلغاء نظام السنوات الثلاث للشهادتين الإعدادية والثانوية العامة. • إلغاء الشهادة الابتدائية.	1977/76
إلغاء الشهادة الإعدادية الصناعية.	1978/77
بدأت تجربة التعليم النموذجي.	1979/78
• إلغاء دار المعلمين والمعلمات حيث اتجهت الدولة لإعداد المعلمين عبر كليتي التربية للبنين والبنات. • إلغاء دبلوم دار المعلمين والمعلمات.	1981/80
إلغاء الشهادة الإعدادية العامة.	1988/87
تجربة نظام الفصلين الدراسيين للصفين الأول الإعدادي والأول الثانوي (تعليم عام)	1991/90
تطبيق نظام الفصلين الدراسيين للمرحلة الإعدادية والصفين الأول والثاني الثانويين (تعليم عام وتخصصي).	1991/90
• إدخال مادة الحاسب الآلي في الصف الأول الثانوي بصفة تجريبية. • تجريب استخدام الحاسب الآلي في الإدارة التربوية.	1991/90
تطبيق نظام الفصلين الدراسيين للصفين الخامس والسادس الابتدائيين.	1992/91
• تطبيق نظام الفصلين الدراسيين للصفوف الأربعة الأولى من المرحلة الابتدائية. • تطبيق نظام الفصلين الدراسيين للشهادة الثانوية العامة والتخصصية.	1994/93

جدول رقم 3: بعض التعديلات التي طرأت على نظام التعليم في قطر (تابع)

التطورات	العام الدراسي
• تعميم استخدام الحاسب الآلي في الإدارة. • تعميم استخدام الحاسب الآلي كمادة منهجية.	1995/94
إدخال تعليم اللغة الإنجليزية من الصف الرابع الابتدائي.	1998/97
استخدام الحاسب الآلي كوسيلة تعليمية في المرحلة الابتدائية.	1999/98
افتتاح معهد النور لرعاية المكفوفين.	1999/98
إدخال مادة المهارات البحثية والمكتبية.	2000/99
التوسع في التعليم النموذجي للصف الخامس النموذجي.	2000/99
بدء تجربة المدارس الثانوية العلمية.	2000/99
تدريس اللغة الإنجليزية في الصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية.	2001/2000
تدشين موقع وزارة التربية والتعليم على شبكة الإنترنت.	2001/2000
بدء نشر نتائج اختبارات الثانوية في موقع الوزارة على شبكة الإنترنت.	2001/2000
بدء تجربة المدارس الابتدائية المطورة.	2001/2000

جدول رقم 4: توزيع الدروس في المرحلة الابتدائية الأولى

Subjects taught/ Science Stream									
	Grade One			Grade Two			Grade Three		
	No. of blocks	Times		No. of blocks	Times		No. of blocks	Times	
		Hrs	Mins		Hrs	Mins		Hrs	Mins
English	6	4	-	6	4	-	6	4	-
Math	6	4	-	6	4	-	6	4	-
Science	4	2	40	4	2	40	4	2	40
Total	16	-	-	16	-	-	16	-	-
Subjects taught / Art Stream									
Religion	4	2	40	4	2	40	4	2	40
Arabic	7	4	40	7	4	40	4	4	40
Social Studies	2	1	20	2	1	20	5	1	20
English	13	-	-	13	-	-	13	-	-
Supporting Subjects and Activities									
Phsical Education	2	1	20	2	1	20	2	1	20
Art	2	1	20	2	1	20	2	1	20
ICT	2	1	20	2	1	20	2	1	20
Music	1	-	40	1	-	40	1	-	40
Multi-Skills	3	2	-	3	2	-	3	2	-
Library	1	-	40	1	-	40	1	-	40
Total	11	-	-	11	-	-	11	-	-
Total of all	40	-	-	40	-	-	40	-	-

جدول رقم 5: توزيع الدروس في المرحلة الابتدائية الثانية

	Grade Four			Grade Five			Grade Six		
	No. of blocks	Times		No. of blocks	Times		No. of blocks	Times	
		Hrs	Mins		Hrs	Mins		Hrs	Mins
Religion	4	3	40	4	3	40	4	3	40
Arabic	4	3	40	4	3	40	4	3	40
English	5	4	35	5	4	35	5	4	35
Math	5	4	35	5	4	35	5	4	35
Science	4	3	40	4	3	40	4	3	40
Social Studies	2	1	50	2	1	50	2	1	50
Total	24	-	-	24	-	-	24	-	-
Supporting Subjects and Activities									
Physical Education	1	-	55	1	-	55	1	-	55
Art	2	1	50	2	1	50	2	1	50
ICT	2	1	50	2	1	50	2	2	50
Who am I?	1	-	55	1	-	55	1	-	55
Total	6	-	-	6	-	-	6	-	-
Grand Total	30	-	-	30	-	-	30	-	-

جدول رقم 6: توزيع الدروس في المرحلة الإعدادية

	Grade Seven			Grade Eight			Grade Nine		
	No. of blocks	Times		No. of blocks	Times		No. of blocks	Times	
		Hrs	Mins		Hrs	Mins		Hrs	Mins
Religion	3	3	15	3	3	15	3	3	15
Arabic	3	3	15	3	3	15	3	3	15
English	4	4	20	4	4	20	4	4	20
Math	4	4	20	4	4	20	4	4	20
Integrated Science	4	4	20	4	4	20	4	4	20
Social Studies	3	3	15	3	3	15	3	3	15
Art	1	1	5	1	1	5	1	1	5
Physical Education	1	1	5	1	1	5	1	1	5
ICT	2	2	10	2	2	10	2	2	10
Total	**25**	-	-	**25**	-	-	**25**	-	-

جدول رقم 7: توزيع الدروس في المرحلة الثانوية-الصف العاشر

Grade 10					
Academic Program	**Academic Subjects**	**First Semester Hours per Week**	**Second Semester Hours**		
	Religion	2	2		
	Arabic	3	3		
	English	4	4		
	Math	4	4		
Science	Biology	5	2	4	1
	Physics		2		1
	Chemistry		1		2
Humanities	History	4	2	5	1
	Geography		1		2
	Business		1		2
	ICT	1	1		
	PE	1	1		
	Art	1	1		
Total		25	25		

ملحق رقم 2

التوجهات الصادرة عن المجلس الأعلى لدول التعاون

المجالات العامة للتطوير المتضمنة
في التوجهات الخاصة بالتعليم

المجالات	التوجهات
تطوير المناهج والعملية التعليمية	• تعديل وتطوير مناهج التعليم لتواكب متطلبات المجتمع في العصر الحديث، • التأكيد على أهمية بناء شخصية المتعلم بحيث يتمكن من استيفاء متطلبات العصر وعلومه وتقنياته، مع التركيز على حل المشكلات والتعامل بمرونة مع مجريات العصر مع المحافظة على الهوية العربية والإسلامية، والتمسك بقيم العدالة والتسامح والتعاون. • قيام المؤسسات التعليمية بتطبيق تجارب ومناهج حديثة وأشكال جديدة من التعليم مع الاهتمام بعلوم العصر وتقنياته. • التركيز على مناهج العلوم والرياضيات واللغة العربية وعلى تنمية المهارات العلمية وفق أسس منهجية مدروسة. • تطوير مناهج العلوم الاجتماعية لتعطي تركيزاً أعمق على بلدان مجلس التعاون. • الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية في تطوير مناهج التعليم وتحت إشراف الأجهزة التعليمية المختصة في دول المجلس.
تطوير المعلم	الإرتقاء بمستوى المعلم من حيث الإعداد والتدريب.
تحقيق المواءمة	• سد النقص الحاصل في المختصين والمؤهلين، وبخاصة في المجالات العلمية والتقنية والهندسية. • المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية، وحصر الاحتياج من التخصصات التي يتطلبها سوق العمل.

تنظيم التعليم وإدارته	• إعطاء مرونة للمؤسسات التعليمية يمكنها من التطوير والرقي بمستوياتها، مع بناء جسور واضحة بين النظم التعليمية المختلفة لتحقيق المرونة بينها. • أهمية وجود نظام للإشراف والمراقبة والمحاسبة في النظم التعليمية وبخاصة في مجال أداء المعلمين.
تكامل الموارد والخبرات	• تركيز مؤسسات التعليم العالي والفني على تخصصات معينة بحيث يمكن الاستفادة منها بصورة جماعية ولتقليل التكلفة من خلال تكامل الموارد والإمكانيات. • التمويل المشترك لبرامج التطوير في مجال التعليم والتدريب بدول المجلس تقليلاً للتكلفة وحشداً للموارد. • التعرف على الإيجابيات والسلبيات في بعض الممارسات التعليمية والسعي إلى الاستفادة من التجارب الإيجابية والزيادة عليها برؤى أكثر شمولية. • دراسة وتبادل التجارب التي تتم على مستوى دول المجلس، واستثمار نتائجها في تطوير التعليم.
تحسين النوعية وضبط الجودة	• ضرورة الإرتقاء بنوعية التعليم والتدريب وتوجيه المؤسسات التعليمية والتدريبية لتحسين مخرجاتها. • اعتماد معايير دولية في تقويم مخرجات النظم التعليمية.

التوجهات الصادرة عن قرار المجلس الأعلى في دورته 23 (الدوحة، ديسمبر 2002) والمشاريع والبرامج المقترحة لخدمتها

التوجهات	المشاريع والبرامج المقترحة لخدمة التوجهات
تطوير المناهج والعملية التعليمية: أ- **المناهج عموماً:** • تعديل وتطوير مناهج التعليم لتواكب متطلبات المجتمع في العصر الحديث. • التأكيد على أهمية بناء شخصية المتعلم بحيث يتمكن من استيفاء متطلبات العصر وعلومه وتقنياته، مع التركيز على حل المشكلات والتعامل بمرونة مع مجريات العصر مع المحافظة على الهوية العربية والإسلامية، والتمسك بقيم العدالة والتسامح والتعاون. • قيام المؤسسات التعليمية بتطبيق تجارب ومناهج حديثة وأشكال جديدة من التعليم مع الاهتمام بعلوم العصر وتقنياته. • الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية في تطوير مناهج التعليم وتحت إشراف الأجهزة التعليمية المختصة في دول المجلس.	**مشروع المنظور الشمولي التكاملي لتطوير عملية التعليم:** • برنامج معلمي المعلمين والمشرفين الجوالين في مؤسسات التعليم العام بدول المجلس. • برنامج تقويم الأداء المدرسي بدول المجلس. • برنامج مركز التطوير الاستراتيجي في التعليم العالي. **مشروع الجامعة أو المدرسة الإلكترونية:** • برنامج الشبكة الإلكترونية لتطوير تعلم العلوم والرياضيات. **مشروع الإرتقاء بالنواتج التعليمية:** • برنامج المركز التربوي لدراسات اللغة العربية. **مشروع تمهين التعليم:** • برنامج النموذج التطبيقي لتمهين التعليم.

التوجهات الصادرة عن قرار المجلس الأعلى في دورته 23 (الدوحة، ديسمبر 2002) والمشاريع والبرامج المقترحة لخدمتها (تابع)

التوجهات	المشاريع والبرامج المقترحة لخدمة التوجهات
ب- <u>مناهج العلوم والرياضيات واللغة العربية والعلوم الإجتماعية:</u> • التركيز على مناهج العلوم والرياضيات واللغة العربية وعلى تنمية المهارات العلمية وفق أسس منهجية مدروسة. • تطوير مناهج العلوم الإجتماعية لتعطي تركيزاً أعمق على بلدان مجلس التعاون.	• برنامج منح تراخيص مزاولة المهن التعليمية. • برنامج التنمية المهنية المستدامة لمعلم المعلم.
<u>تطوير المعلم:</u> الارتقاء بمستوى المعلم من حيث الإعداد والتدريب.	<u>مشروع الجامعة أو المدرسة الإلكترونية:</u> • برنامج دار المعلم الإلكتروني: مركز التطوير المهني المستمر للمعلمين. <u>مشروع المنظور الشمولي التكاملي لتطوير عملية التعليم:</u> • برنامج معلمي المعلمين والمشرفين الجوالين في مؤسسات التعليم العام. • برنامج تقويم الأداء المدرسي. • برنامج تطوير ثقافة المؤسسات التعليمية.

التوجهات الصادرة عن قرار المجلس الأعلى في دورته 23 (الدوحة، ديسمبر 2002) والمشاريع والبرامج المقترحة لخدمتها (تابع)

التوجهات	المشاريع والبرامج المقترحة لخدمة التوجهات
المواءمة: • المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية، وحصر الاحتياج من التخصصات التي يتطلبها سوق العمل. • سد النقص الحاصل في المختصين والمؤهلين، وبخاصة في المجالات العلمية والتقنية والهندسية.	**مشروع الشراكة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع:** • برنامج تخطيط برامج المشاركة المجتمعية في المؤسسات التعليمية. • برنامج تفعيل العمل المؤسسي المشترك بين المؤسسات التعليمية وقطاعات الأعمال والإنتاج. • المؤسسة الخليجية للاستثمار التعليمي. • مشروع الإرتقاء بالنواتج التعليمية: • برنامج تطوير الكفايات العامة للخريج الجامعي بدول المجلس.
التنظيم والإدارة: • إعطاء مرونة للمؤسسات التعليمية يمكنها من التطوير والرقي بمستوياتها، مع بناء جسور واضحة بين النظم التعليمية المختلفة لتحقيق المرونة بينها. • أهمية وجود نظام للإشراف والمراقبة والمحاسبة في النظم التعليمية وبخاصة في مجال أداء المعلمين.	**مشروع الجودة النوعية لتطوير الأداء التنظيمي والإداري:** • برنامج التطوير التنظيمي في مؤسسات التعليم العام والعالي. • نموذج الهندسة الإدارية وتطبيقاتها على الجامعة.
تكامل الموارد وتبادل الخبرات: • تركيز مؤسسات التعليم العالي والفني على تخصصات معينة بحيث يمكن الاستفادة منها بصورة جماعية ولتقليل التكلفة من خلال تكامل الموارد والإمكانيات. • التمويل المشترك لبرامج التطوير في مجال التعليم والتدريب بدول المجلس تقليلاً للتكلفة وحشداً للموارد. • التعرف على الإيجابيات والسلبيات في بعض الممارسات التعليمية والسعي إلى الاستفادة من التجارب الإيجابية والزيادة عليها برؤى أكثر شمولية. • دراسة وتبادل التجارب التي تتم على مستوى دول المجلس، واستثمار نتائجها في تطوير التعليم.	**جميع المشاريع المقترحة تخدم التوجهات الواردة بشأن تكامل الموارد وتبادل الخبرة، وبخاصة المؤسسات المشتركة المقترحة هنا أو الواردة في قرارات سابقة.**

التوجهات الصادرة عن قرار المجلس الأعلى في دورته 23 (الدوحة، ديسمبر 2002) والمشاريع والبرامج المقترحة لخدمتها

التوجهات	المشاريع والبرامج المقترحة لخدمة التوجهات
تحسين النوعية وضبط الجودة: • ضرورة الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب وتوجيه المؤسسات التعليمية والتدريبية لتحسين مخرجاتها. • * اعتماد معايير دولية في تقويم مخرجات النظم التعليمية.	**مشروع هيئة الاعتماد والتقويم وضبط الجودة** (المشروع الوارد في مرئيات الهيئة الاستشارية والمعتمدة من المجلس الأعلى، الدورة 21).

ملحق رقم 3

التعريف بالمدارس المستقلة
أسئلة وأجوبة

المصدر: المجلس الأعلى للتعليم
www.education.gov.qa/content/faq

س: لماذا تسعى دولة قطر لتطوير التعليم العام (الابتدائي إلى الثانوي)؟

ج: تسعى دولة قطر لبناء نظام تعليمي على مستوى عالمي حديث يؤهلها ويعد مواطنيها لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. كما أن عملية تطوير التعليم العام هي جزء لا يتجزأ من التطورات الشاملة التي تشهدها الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

س: ما هي المدرسة المستقلة وما الذي يدفعني إلى إرسال ابني إليها ؟

ج: المدرسة المستقلة هي مدرسة حكومية تشرف عليها هيئة التعليم وتشجع المعلمين على الإبداع وعلى اتخاذ القرارات في ما يخص أساليب التدريس لمقابلة احتياجات الطلاب الفردية واحتياجات أولياء أمورهم. وستلتزم المدارس المستقلة بتطبيق معايير جديدة للمناهج في اللغة العربية والإنجليزية والرياضيات والعلوم مما يوفر لها الحرية في وضع فلسفتها التعليمية وطرق تدريسها الخاصة وسياسة التوظيف وإثراء الأنشطة اللاصفية. كما سيكون مديرو هذه المدارس ومعلموها في وضع يسمح لهم بتقديم نوع من التعليم الإبداعي مع التركيز على الطالب. كما سيشجع أصحاب التراخيص بهذه المدارس على تقليل عدد الطلبة في الصفوف الدراسية.

س: كم ستستغرق عملية التطوير من الوقت حتى يكون لها تأثير على أبنائنا ؟

ج: تطوير التعليم عملية طويلة الأمد ومتعددة الجوانب وسيتم تنفيذ كل من تلك الجوانب في أوقات مختلفة. سيتم إجراء التقييم الأول على مستوى الدولة هذا الربيع 2004 وستوزع استبيانات على أولياء أمور الطلبة، المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين. وستستخدم المدارس هذه المعلومات لاستهداف الجوانب التي تتطلب إصلاحاً لتزويد أولياء الأمور بالمعلومات التي يمكنهم استخدامها من أجل اختيار المدارس التي تتناسب واحتياجات أبنائهم. وفي سبتمبر 2004، سيتم افتتاح 12 مدرسة ابتدائية وإعدادية وثانوية كمدارس مستقلة. وستطبق تلك المدارس معايير جديدة للمناهج مبنية على معايير دولية حيث توفر للمدارس الحرية في تحديد سياستها التعليمية وطرق التدريس بها. فإذا كان ابنك ملتحقاً بإحدى هذه المدارس الحكومية فسيكون لك حرية الاختيار فإما أن يلتحق بالمدرسة المستقلة الجديدة وإما أن يتحول إلى إحدى مدارس وزارة التربية والتعليم القريبة لمسكنك. وسيزداد عدد المدارس المستقلة كل عام ومع زيادة هذا العدد سيكون لديك المزيد من حرية الاختيار لنوع المدرسة التي ترغب أن يلتحق بها أبنك.

س: لمن الحق في التقدم للتعيين كصاحب ترخيص للمدرسة المستقلة؟

ج: إن صاحب الترخيص في المدارس المستقلة هو كيان قانوني مستقل و يتكون من شخصين أو أكثر على أن يكون أحدهم على الأقل قطري الجنسية. وتشجع هيئة التعليم ذوي الخبرة من التربويين للتقديم كما تقبل طلبات ذوي الخبرات العملية المتميزة في مجالات أخرى. ومن حق القطاع الخاص، والمؤسسات والعاملين بالمدارس والمعلمين وأولياء الأمور وقياديي المجتمع أن يتقدموا أيضا. ولمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بهيئة التعليم أو زيارة موقعها على الإنترنت : www.education.gov.qa

س: هل سيستمر طلبة المدارس المستقلة في الاختيار بين الشعبة الأدبية والشعبة العلمية ؟

ج: سيكون لدى طلبة المدارس المستقلة الفرصة للاختيار من بين عدد من المواد الدراسية والبرامج التعليمية المتقدمة. ولن تكون أمام طلبة المدارس الثانوية المستقلة حاجة للاختيار بين الأدبي والعلمي.

س: لو أنني عينت مدرسا بمدرسة مستقلة فما هي فرص التطوير المهني التي ستكون متاحة لي؟

ج: سيكون التعليم في المدارس المستقلة أكثر تنوعا وتركيزا على الطالب. وستوفر هيئة التعليم العديد من برامج التطوير المهني للمعلمين. كما سيساعد مكتب معايير المناهج معلمي المدارس المستقلة في تطبيق معايير المناهج الجديدة في تدريسهم. إضافة إلى ذلك فأن مؤسسات الدعم المدرسي المخصصة لكل مدرسة مستقلة ستعمل إلى جانب المعلمين لتطوير المناهج واختيار المواد التدريسية وتطوير خطط الدروس. كما ستقوم بإسداء العون العملي داخل الصفوف لمساعدة المعلمين على إتباع أحدث طرق التدريس.

س: ما هي إجراءات إنشاء مدرسة مستقلة؟

ج: يتشاور صاحب الترخيص المرشح مع هيئة التعليم ثم يتقدم بخطة تشغيلية وتنفيذية مكتوبة عن المدرسة الراغب في إنشائها. وستوفر هيئة التعليم التدريب اللازم من أجل صياغة العقد. (وتبرم المدارس المستقلة عقودا لمدة ثلاث سنوات بين صاحب ترخيص المدرسة وهيئة التعليم) ويصدق عليها المجلس الأعلى للتعليم. ويتضمن العقد أهداف المدرسة، المستويات المستهدفة، الخطة التعليمية ونظام الإدارة، وخطة التشغيل والخطة المالية. ويمكن تجديد العقد لمدة ثلاث سنوات أخرى ولكن يتوقف ذلك على أداء المدرسة.

س: كيف سيختلف الأداء في الفصل في المدارس المستقلة عن الأداء في المدارس التقليدية ؟

ج: من المتوقع أن يكون التعليم في المدارس المستقلة أكثر تنوعا وتركيزا على الطالب، وأن يختلف الأداء من فصل دراسي إلى آخر إذ سيكون للمعلمين الاستقلالية في اتخاذ القرارات فيما يتعلق باحتياجات طلابهم كما سيتلقى المعلمون تدريبات مهنية تعينهم على اكتساب مهارات مختلفة في طرق التدريس التي تساعد طلابهم على اكتساب المعرفة والمهارات التي تتطلبها معايير المناهج الجديدة.

س: بعد اعتماد الخطة ما هو الحد الزمني لإعداد وافتتاح مدرسة مستقلة؟

ج: تعتمد المدة الزمنية اعتمادا كبيرا على حالة المرافق للمدرسة وإتمام تعيين العاملين بها وإبرام العقود في مدة لا تقل عن خمسة أو ستة أشهر.

س: كيف سيتم تنفيذ عملية تطوير التعليم العام في قطر؟

ج: لقد أصدر حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني – أمير البلاد المفدى مرسوماً في نوفمبر 2002 م بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم والهيئات التابعة له لتكون مسؤولة عن الارتقاء بنوعية التعليم ومستواه في المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية بالدولة. المجلس الأعلى للتعليم هو الجهة المسؤولة عن رسم السياسة التعليمية في الدولة والإشراف على عملية التطوير. وهيئة التقييم مسؤولة عن إجراء الاختبارات الدورية المقننة للطلبة وتوفير معلومات عن أداء المدارس. أما هيئة التعليم فتقوم بدعم وتطوير المدارس المستقلة ووضع معايير جديدة للمناهج للارتقاء.

س: كيف ستختار المدارس المستقلة طلابها؟

ج: ستنتهج المدارس المستقلة سياسة "القبول المفتوح" إلى أن تحصل على العدد المحدد من الطلاب وهو ما تشجعه هيئة التعليم ويمكن أن يكون هناك قبول بالاختيار غير أنه يجب أن يبرر في العقد وأن يصدق عليه المجلس الأعلى للتعليم .

س: أعمل حاليا بوزارة التربية والتعليم وأود أن أعرف ما هي فرص العمل في المدارس المستقلة وكذا فرص التدريب. فكيف أحصل علي معلومات عن هذه الفرص؟

ج: للراغبين في العمل في المدارس المستقلة يمكنهم الاتصال بهيئة التعليم أثناء ساعات الدوام الرسمية أو أن يزوروا موقعها على الانترنيت كما يمكن للمعلمين أن يتقدموا بطلب للالتحاق ببرنامج إعداد المعلمين عن طريق هيئة التعليم أو الالتحاق ببرامج لتأهيل المعلمين بإحدى الجامعات التي يختارونها .

س: كيف ستتلقى الهيئة الإدارية بالمدارس المستقلة تدريبا مهنيا؟

ج: ستقوم مؤسسات الدعم المدرسي في المدارس المستقلة بتقديم التدريب اللازم للإداريين وغيرهم من العاملين بالمدارس المستقلة كما ستقوم بدعم تلك المدارس في النواحي المالية والإدارية وشؤون الطلبة وهيئة التدريس.

س: ما هي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها مبادرة تطوير التعليم في الدولة ؟

ج: ترتكز مبادرة تطوير التعليم في قطر على أربعة مبادئ: الاستقلالية، المحاسبية، التنوع، والاختيار.

الاستقلالية: تشجيع المدارس والمعلمين على تحديد أفضل الوسائل للوفاء بالاحتياجات الفردية للطلبة وأولياء الأمور ووفقا للمعايير التي تضعها هيئة التعليم للمناهج.

المحاسبية: تأسيس نظام للتقويم فعال وذي شفافية يحمّل القيادات التربوية والمعلمين وأولياء الأمور مسؤولية نجاح الطلبة. التنوع: توفير بدائل متنوعة من المدارس والبرامج الأكاديمية. الاختيار: تمكين أولياء الأمور من اختيار المدارس التي تلبي احتياجات أبنائهم بشكل أفضل.

س: كيف يمكن التأكد من كفاءة المدرسة المستقلة؟

ج: إن عملية ضمان الجودة لها جانبان:

أولا: على كل مدرسة مستقلة إعداد تقرير سنوي توضح فيه جوانب القوة والضعف....

(من وجهة نظر المدرسة) مدعماً بالوثائق وتلتزم المدرسة بنشر التقرير للجمهور، سيقدم التقرير وصفاً لما يقدم من مناهج والسمات الرئيسية لهذه المناهج والنشاطات التدريسية

والتعليمية وأهم النتائج التي حققتها هذه المدارس. كما أن أولياء الأمور مطالبون بشدة بأن يكونوا معنيين بكل ما يتعلق بالمدرسة المستقلة الملتحق بها أبناؤهم.
ثانيا: ولمساعدة أولياء الأمور على تقييم نوعية التعليم، ستوفر هيئة التقييم لأولياء الأمور تقرير الأداء المدرسي مع ترتيب المدارس على أساس الجودة مما يساعدهم على اختيار المدرسة التي تتناسب واحتياجات أبنائهم.

س: كيف سيتم تقييم المعلمين بالمدارس المستقلة ؟

ج: إن المسؤولية الكاملة لتقييم المعلم تقع على عاتق المدرسة نفسها ويقوم بذلك صاحب الترخيص أو المدير أو كلاهما معاً وستشارك هيئة التعليم المدرسة لمساعدتها على تطوير وسائل تقييم سليمة.

س: ما هو الفارق بين صاحب ترخيص المدرسة ومدير المدرسة في المدارس المستقلة؟

ج: صاحب ترخيص المدرسة هو الكيان القانوني المسؤول مسؤولية كاملة عن المدرسة المستقلة. ويوقع صاحب الترخيص عقدا بين المدرسة وبين هيئة التعليم وهنا يكمن الاختلاف بينه وبين مدير المدرسة الذي يمكن أن تختلف مسؤولياته من مدرسة إلى أخرى. لهذا لابد من توضيح مهام كل مدير على حدة في عقد خاص بكل مدرسة. إن النمط التقليدي لمدير المدرسة هو تحمل المسؤولية الإدارية للمدرسة يوما بيوم بما في ذلك متابعة أداء المعلمين. ويمكن أن يكون صاحب الترخيص والمدير شخصا واحدا إذا نص على ذلك في العقد.

س: ما هي العناصر الأساسية لمبادرة التطوير؟

ج: ترتكز عملية التطوير على إنشاء مدارس حكومية مستقلة إداريا تتسم بالجودة العالية مع الالتزام بمعايير دولية للمناهج تضعها هيئة التعليم. إضافة إلى تقييم سنوي للطلبة في المدارس المستقلة والمدارس الحكومية والمدارس العربية الخاصة التي تتبع منهج وزارة التربية والتعليم وذلك في أربعة مواد دراسية هي اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيـــيات والعلوم لقياس مدى تقدم الطلبة والأداء المدرسي. من شأن مثل هذا الإشراف المنتظم والموضوعي للأداء أن يمكن الآباء وكل المعنيين بعملية التطوير من اتخاذ قرارات مدروسة.

س: كيف ستقوم هيئة التعليم بتحسين نوعية التعليم؟

ج: هيئة التعليم مسؤولة عن تحسين نوعية التعليم وذلك بوضع معايير جديدة للمناهج والإشراف على إنشاء ودعم المدارس المستقلة بشتى الوسائل وتوفير برامج التطوير المهني للمعلمين والقيادات التربوية.

س: كيف يتم تقييم تعلم ابني؟

ج: اعتباراً من ربيع 2004 سيخضع جميع طلبة المدارس التي تمولها الدولة (مدارس وزارة التربية والتعليم، المجمعات التربوية والمدارس العربية الخاصة التي تتبع منهج وزارة التربية والتعليم، والمدارس المستقلة مستقبلا) إلى اختبارات سنوية مقننة تسمى "التقويم التربوي الشامل لدولة قطر". وستجرى هذه الاختبارات لتلاميذ الصف الأول وحتى الصف الثالث الثانوي لتقييم تحصيلهم في اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم وهذه المواد الأربع تعتبر أساسية بالنسبة لإنسان هذا العصر كما أنها المواد التي تقوم هيئة التعليم حالياً بتطوير معايير لمناهجها. وسيوفر هذا الاختبار الشامل الوسيلة التي يمكن بها إجراء مقارنات أداء بين المدارس والفصول الدراسية وتقييما لمدى تحصيل الطلبة عبر الوقت.كما سيكون معلمو الفصول مسؤولين عن إعطاء وصف كامل عن قدرات الطلبة الأكاديمية وغير الأكاديمية وعن المجالات التي يتقدمون فيها ويبذلون فيها الجهد ، كما سيقدم المعلمون تقييماً شاملاً عن مدى تقدم الطلاب عبر سنوات الدراسة مستخدمين العديد من أساليب التقييم. هذا ويوفر تقييم المدرس مع التقويم التربوي الشامل لدولة قطر صورة متكاملة وواسعة عن تحصيل الطالب.

س: هل نظام التعليم الجديد في قطر قائم على أسس مقننة ؟

ج: نعم، عند تطبيق معايير دولية للمناهج واستخدامها في الاختبارات والتقييم فإنها تصبح جزءا مما يسمى (نظام التعليم المقنن المستوى) وستتبنى المدارس المستقلة معايير مناهج جديدة في اللغة العربية والإنجليزية والرياضيات والعلوم.

س: كيف سيتم متابعة المدارس المستقلة والحكم على نوعيتها؟

ج: ستقوم هيئة التعليم بالإشراف على المدارس المستقلة كما ستساعد المدارس على تحديد احتياجاتها من التطوير والتصدي لنواحي القصور فيها لمعالجتها في وقت مبكر. وعلى المدرسة المستقلة تقديم تقرير سنوي موضح فيه مدى تحقيقها للأهداف المنصوص عليها في العقد كما ستقوم هيئة التعليم بمتابعة الإدارة المالية للمدرسة من خلال تقارير دورية وتقارير سنوية خاصة بالتدقيق المالي الشامل يقوم مدققون خارجيون بها.

س: ما هي الخطة الزمنية لتنفيذ عملية تطوير التعليم ؟

ج: إن عملية التطوير طويلة المدى وتتطلب إجراءات إصلاحية وتقويمية وتعديلية مستمرة. فسيتم في ربيع 2004 أول تقييم على مستوى الدولة حيث سيتم جمع البيانات من أولياء الأمور والطلبة والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين، وفي سبتمبر 2004 ستفتتح أول 12 مدرسة ما بين ابتدائية وإعدادية وثانوية مستقلة مع إضافة المزيد من هذه المدارس كل عام.

س: كيف ستقوم هيئة التقييم بالنهوض بنوعية التعليم ؟

ج: ستقوم هيئة التقييم بتطوير وإجراء اختبارات دورية معتمدة ومقننة في أربع مواد دراسية هي اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم لقياس أداء الطلبة في المدارس الحكومية والمدارس العربية الخاصة التي تتبع وزارة التربية والتعليم. كما ستقوم الهيئة بإصدار تقارير الأداء المدرسي تتضمن نتائج الاختبارات الموحدة ومعلومات أخرى عن نوعية المدرسة كما سيتم إعداد هذه التقارير لكافة المدارس المستقلة ومدارس التربية والتعليم والمدارس العربية الخاصة.

س: ما هو الهيكل التنظيمي لهيئة التعليم؟

ج: يرأس هيئة التعليم مدير يعينه المجلس الأعلى للتعليم، ويشرف المدير على أربعة مكاتب: المدارس المستقلة، معايير المناهج، التمويل والتطوير المهني.

س: ما هو الهدف من برنامج الاختبارات ؟

ج: تعد نتائج الاختبارات من أهم الأدوات التي تساعد على تطوير مستوى الأداء وتقييم تطوير التعليم بما تعطيه من مؤشرات عن مستوى أداء الطلاب والمدارس، ويمكن لأولياء الأمور استخدام هذه المؤشرات في اختيار المدرسة التي تفي باحتياجات أبنائهم، ويمكن أن يستغل المعلمون نتائج هذه الاختبارات لمتابعة تقدم كل طالب وتحديد المجالات التي قد يحتاج فيها إلى اهتمام خاص.

س: من هم أعضاء المجلس الأعلى للتعليم ؟

ج: يرأس المجلس الأعلى للتعليم سمو ولي العهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ونائب الرئيس سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو الأمير وعضوية كل من: السيدة شيخة أحمد المحمود، الشيخ عبد الله بن سعود بن عبد العزيز آل ثاني، الدكتورة شيخة عبد الله المسند والدكتور محمد صالح السادة، السيد محمد خالد المانع والسيد بدر عبد الله الدرويش.

س: ما هي السبل التي سينتهجها المجلس الأعلى للتعليم وهيئاته للنهوض بنوعية التعليم ؟

ج: ستقوم هيئة التعليم بتطوير معايير للمناهج في أربع مواد دراسية هي: اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم. إضافة إلى برامج التطوير المهني التي تعين العاملين بالمدرسة للتأقلم مع المعطيات الجديدة. وستقوم هيئة التقييم بقياس أداء الطلبة مستخدمة اختبارات مقننة متوافقة مع معايير المناهج، بناء على ما هو متوقع، إضافة إلى إصدار تقارير الأداء المدرسي لكل مدرسة متضمنة نتائج الامتحانات الموحدة ومعلومات أخرى عن نوعية المدرسة. سيتم إعداد هذه التقارير لمدارس وزارة التربية والتعليم والمدارس المستقلة مستقبلا والمدارس العربية الخاصة التي تتبع المنهج القطري كما ستكون متاحة للعامة أيضا.

س: ما هو الهيكل التنظيمي لهيئة التقييم ؟

ج: يرأس هيئة التقييم مدير يعينه المجلس الأعلى للتعليم ويشرف على أربعة مكاتب: تقييم الطلبة، تقييم المدارس، إدارة وجمع البيانات، والبحوث والدراسات. ويعمل في هذه الهيئة خبراء قطريون وأجانب.

س: ما هو دور هيئة التعليم في النهوض بالمدارس المستقلة الجديدة ؟

ج: توفر هيئة التعليم برامج تدريبية لمساعدة المرشحين من أصحاب تراخيص المدارس المستقلة على وضع تصميمات مدارسهم وصياغة عقودهم التي تحدد فيها أهداف المدرسة، الخطة التعليمية، خطة الإدارة، الخطة المالية والتشغيل. وبعد صياغة العقود وتقديمها تقوم الهيئة بتقييم العقود المقدمة ورفع توصياتها للمجلس الأعلى للتعليم للموافقة النهائية. ويمتد ذلك إلى تدريب المعلمين على كيفية التعامل مع المعطيات الجديدة. إن الدور الإشرافي لهيئة التعليم هو في الأساس دور مساند. مما يعني مساعدة المدارس على تحديد احتياجاتها من التطوير ومواجهة مواطن الضعف في وقت مبكر للتغلب عليها. وعلى المدارس المستقلة تقديم تقرير سنوي يوضح مدى تحقيقها للأهداف المنصوص عليها في العقود المبرمة بينها وبين الهيئة. كما سيتم متابعة الإدارة المالية للمدرسة بشكل مباشر من قبل هيئة التعليم من خلال تقارير دورية وكذا مراقبة مالية سنوية شاملة من قبل مدققين خارجيين.

س: ما هي مسؤوليات المجلس الأعلى للتعليم ؟

ج: يقوم المجلس الأعلى للتعليم برسم السياسة التعليمية لدولة قطر. كما يشرف على عملية تطوير التعليم وأعمال هيئتي التعليم والتقييم ويعتمد ميزانياتهما ويعين مديريهما . كما يصدق المجلس على عقود المدارس المستقلة.

س: إلى أي مدى تلتزم القيادة السياسية بتنفيذ مبادرة عملية تطوير التعليم؟

ج: إن عملية تطوير التعليم تتسم بالشمولية وسيتم تنفيذها على مراحل بمرور الوقت. وتلقى هذه المبادرة دعما قويا من القيادة السياسية وتعتبرها ضرورة إستراتيجية لمستقبل البلاد. وقد جاءت هذه المبادرة نتيجة لتقييم دقيق للنظام التعليمي الحالي ولتحليل كامل للتجارب التعليمية الناجحة في الدول الأخرى.

س: ما هو تقرير الأداء المدرسي؟ وما هو محتواه؟

ج: سيقدم تقرير الأداء المدرسي معلومات هامة لأولياء الأمور وغيرهم عن النواحي المدرسية المتعددة بما في ذلك معلومات عن الطلبة وعن هيئة التدريس وعن تحصيل

الطلبة في الاختبارات بالإضافة إلى أمور أخرى تتعلق بالطلبة والمدرسة. كما سيقدم هذا التقرير سنويا مقارنة بين إنجازات المدرسة وبين إنجازات المدارس الأخرى حتى يتسنى لأولياء الأمور إجراء مقارنة موضوعية بين المدارس فيما يتعلق بالنوعية والأداء.

س: كيف ستكون مسؤولية المدارس المستقلة أمام هيئة التعليم؟

ج: تقوم هيئة التعليم بالإشراف على جميع المدارس المستقلة. كما تقوم الهيئة بدعم تلك المدارس بمساعدتها على تحديد احتياجاتها للتطوير ومواجهة أية نقاط ضعف لمعالجتها مبكرا. وعلى المدارس المستقلة أن تقدم تقريراً سنوياً موضحا فيه مدى تحقيقها للأهداف المنصوص عليها في العقد المبرم بينها وبين هيئة التعليم. وستقوم الهيئة بمتابعة الإدارة المالية للمدرسة. وستطالب الهيئة المدارس المستقلة بتقديم تقارير دورية للمجتمع المدرسي عن مدى تقدمهم في تحقيق الأهداف المدرسية وعن مدى استجابتهم لاهتمامات المجتمع. إضافة إلى المعلومات المتوفرة من خلال عمليات التقييم التي تقوم بها هيئة التقييم.

س: كيف ستختار المدارس المستقلة موظفيها ؟

ج: لصاحب ترخيص المدرسة المستقلة مطلق الحرية لوضع سياسات التوظيف للمدرسة في ظل القانون القطري واعتبارات السياسات العامة المعمول بها في الدولة. وفي العادة يقوم صاحب الترخيص باختيار مدير المدرسة لإدارة النواحي الإجرائية في المدرسة المستقلة كما يقوم بالتعاون مع المدير بتعيين الهيئة التدريسية والهيئة الإدارية.

س: كيف تم اختيار أعضاء المجلس الأعلى للتعليم ومن قام بذلك ؟

ج: لقد تم تعيين أعضاء المجلس الأعلى للتعليم بموجب مرسوم أميري في نوفمبر 2002 وهم يمثلون مختلف القطاعات الحكومية ممن لهم اهتمامات تربوية وخبرات عملية واسعة وملتزمون بعملية التطوير.

س: من الذي سيقوم بوضع "التقويم التربوي الشامل لدولة قطر" ومن الذي سيقوم بتقدير درجات الاختبارات ؟

ج: تقوم مؤسسة Educational Testing Services ، وشركة ما كجرو هيل CTB-Megraw Hill بتطوير الاختبارات وهما مؤسستان عالميتان ذات خبرة في تصميم الاختبارات. وأثناء عملية تطوير هذه الاختبارات تقوم تلك الشركات بالعمل مع خبراء مهنيين ممن لهم خبرة ودراية بالثقافة المحلية والعربية. وسيتم تقدير هذه الاختبارات باستخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي. أما بالنسبة للمقالات التي يكتبها الطلبة فسيقوم بتقدير درجاتها لجنة من المتخصصين المؤهلين لذلك.

س: ما دور المؤسسات العالمية التي تعمل مع المجلس الأعلى للتعليم وهيئاته؟

ج: إن عملية التطوير هي مبادرة قطرية في الأساس وتحافظ على القيم والثقافة والمعتقدات الوطنية ويستعين المجلس الأعلى للتعليم والهيئات التابعة له بخبرات دولية متميزة من أجل تطوير وتنفيذ عملية التطوير.

س: أي نوع من المعلومات ستقوم هيئة التقييم بجمعها وما هي تلك المعلومات ؟

ج: ستقوم هيئة التقييم بجمع قدر كبير من المعلومات من أولياء الأمور ومديري المدارس والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والطلبة. وتتعلق هذه المعلومات بتنظيم المدرسة، البيئة المدرسية، مخرجات المدرسة، نوعية المناهج، نوعية التدريس، نوعية المعلم، الإدارة، السمات الأسرية، مدى مشاركة أولياء الأمور في شؤون المدرسة، البيئة التعليمية في البيت، اتجاهات أولياء الأمور نحو التعليم ومدى التزام الطلاب بالنظام وحسن السلوك، ومدى اشتراكهم في النشاطات التعليمية وغير التعليمية.

س: ما هو دور هيئة التعليم في تدريب المعلمين وتطوير قدراتهم المهنية؟

ج: يقوم مكتب التطوير المهني بوضع سياسة واستراتيجيات خاصة بالتطوير المهني لكافة أعضاء هيئة التدريس للمدارس المستقلة وذلك بتقديم الخدمات التالية:

- برنامج إعداد وتدريب المعلمين الراغبين بالالتحاق بمهنة التدريس.
- التطوير المهني للمعلمين في استراتيجيات التدريس ومحتوى المادة الدراسية.

• تقديم الدعم والعون للمعلمين الجدد
• تقديم برامج تطويرية في القيادة لمديري المدارس والهيئة الإدارية في المدارس.

س: لقد طلب مني ومن ابني أن نملأ استبياناً وأن نشارك في مجموعة نقاش فما هو الهدف من هذه الأنشطة ؟

ج: تعد المعلومات التي ستجمعها هيئة التقييم أداة هامة لدعم تطوير التعليم في قطر. إن مشاركتك ومشاركة ابنك في هذه الأنشطة أمر حيوي لمساندة ودعم هدف الدولة في بناء نظام تعليمي عالي المستوى. وتتسم هذه البيانات بالسرية ولن يتم الكشف عن أية معلومات مأخوذة من تلك الاستبيانات أو من المناقشات الجماعية للجمهور كما أنها لن تستخدم لاتخاذ قرارات بخصوص أفراد.

س: كيف ستكون المعلومات التي يتم جمعها من قبل هيئة التقييم مفيدة لمعلم الفصل ؟

ج: ستؤدي المعلومات التي تجمعها هيئة التقييم إلى مساعدة المعلم على فهم المناخ داخل الفصل كما ستساعده على تطوير أدائه التدريسي.

س: كيف يتم تمويل المدارس المستقلة ؟

ج: تتلقى المدارس المستقلة من هيئة التعليم اعتمادا ماليا متساويا لكل طالب يتمتع بمجانية التعليم في قطر. والغرض من هذا الاعتماد لكل تلميذ هو تغطية تكاليف التشغيل. كما أن هناك منحا متاحة لتغطية تكاليف البدء وأخرى لتمويل برامج المدرسة الإبداعية وتشجيع المدارس المستقلة للسعي للحصول على منح من المؤسسات الخاصة كما أنها قد تعمل على الحصول على تبرعات من القطاع الخاص أو من أولياء الأمور. ولا تلزم المدارس المستقلة طلابها الذين من حقهم الدراسة بالمجان بمصروفات دراسية غير أنه يمكن لها تحصيل مصروفات دراسية ممن ليس لهم الحق في التعليم بالمجان.

س: ما هي العلاقة بين المجلس الأعلى للتعليم وهيئتي التعليم والتقييم ؟

ج: المجلس الأعلى للتعليم هو السلطة المخولة بالإشراف على أعمال الهيئتين ويقوم بتعيين مديريهما.